http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1485) السنة السادسة -الاحد (19) نيسان 2009

يعاني أغلب المرضى في المستشفيات الحكومية سواء كانت تخصصية او مستشفى عامة من قلة، واحيانا ندرة في الدواء، ويظل المريض وعائلته في حيرة الحصول على الدواء المطلوب خاصة في الحالات التي تستوجب التداخلات الجراحية، كما ان الحاجة الى الدواء يعاني منها المرضى حتى في الحالات البسيطة، ففي اغلب المستشفيات تعاني من شحة في ابسط انواع الادوية، الخاصة بالاطفال على سبيل المثال، ومنها (الشرابات المسكنة)،

مسؤول حكومي ينفي الشحة في الدواء وهناك مشكلات في معملي سامراء ونينوى

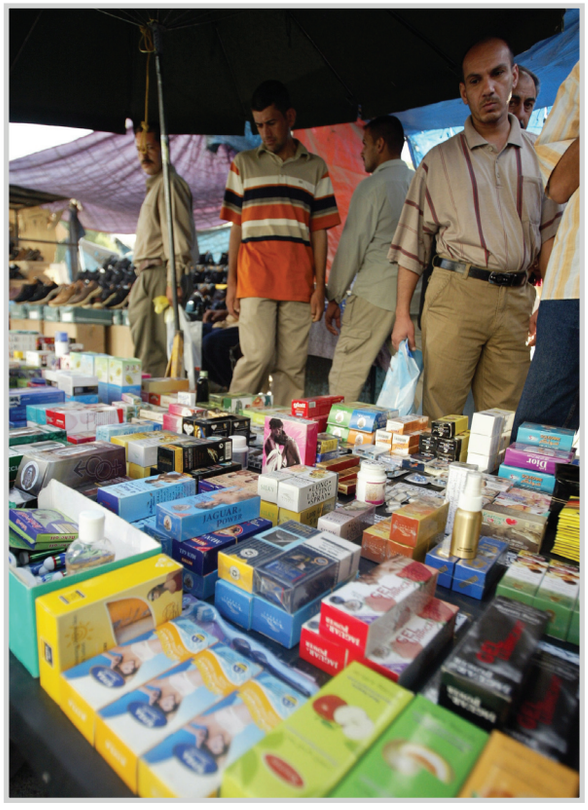

بغداد / سهى الشيخلي

اما ادوية الاسنان فهي غير متوفرة في الغالب. واذا ما تحدثنا عن ادوية الامراض المزمنة فالحديث يطول، وهذا يكلف المريض اعباءً مالية كبيرة اضافة الى الشد النفسي الذي يعانيه، لكننا نجد الدواء متوفراً وبكثرة في المذاخر التجارية، وعند صيدليات الارصفة المنتشرة بكثافة غريبة في مختلف مناطق بغداد، وخصوصا في الاسواق الشعبية وقرب المستشفيات.

مستشفى الطب الذري

في مستشفى الطب الذري الكائن قرب ساحة الاندلس، كانت لنا هذه الوقفة مع بعض المرضى ومرافقيهم. تقول شقيقة المريضة اميرة التي كانت تنتظر اجراء عملية جراحية لاستئصال الثدي: استدانوا خمسة ملايين دينار لشراء الادوية واجراء الفحوصات والسونار خارج المستشفى، مع العلم ان العملية سيتم اجراؤها في المستشفى. وقالت ام نور وهي تحمل طفلتها فوق كتفها، والبالغة من العمر سنة ونصف، ان الصغيرة تعاني من مغص وقيء، وقد جئت بها الى المستشفى صباحا، فليس بالامكان الانتظار الى حين افتتاح عيادة طبيبها الخاص، ووجدت ان الصيدلية الخاصة بالمستشفى اعتذرت عن وجود اي دواء للصغيرة ، مما اضطرها الى شراء الدواء من الصيدلية الخارجية. وتحدث الينا المتقاعد ابو وائل ٦٥عاما قائلا : عند الذهاب الى المستشفيات لا نجد الدواء في الصيدليات، لكنه متوفر بكثرة لدى صيدلية الرصيف، فيما تقول المريضة ام هالة: انها تعاني وزوجها من انزلاق الفقرات ، وانها لا تثق بالدواء الموجود في الصيدليات لعدة اسباب منها انتهاء الصلاحية والشركات المنتجة التي غالبا ما تكون غير معروفة، ما يضطرها الى طلبه من ابنتها المقيمة في لندن.

أدوية سامراء ونينوى ووزارة الصحة

يقول المعاون الصيدلي مسؤول مذخر أدوية (بلاد الرافدين) ، الذي يقوم بتوزيع ادوية الى كل من معملي ادوية سامراء ونينوى: ان المعملين لم يتوقفا عن انتاج الادوية برغم الظروف الامنية السيئة التي مرّت على كلتا المدينتين، كما ان نوعية تلك الادوية جيدة ولا ينقصها شيٌ سوى الاعلام ، وهو امر مهم لأي منتوج، كما يعاني المعملان من ظروف انتاج صعبة ، اهمها عدم توفر الكهرباء والماء ، والأهم من كل هذا وذاك هو ان المعملين المذكورين كانا قبل احداث عام ٢٠٠٣ مدعومين من قبل الحكومة، الا انهما الان بلا دعم حكومي ، مما أضر بواقع العمل والانتاج. وعن سبب عدم شراء وزارة الصحة الادوية من المعملين، برغم سمعتهما الطبية الجيدة ، قال مسؤول المذخر: وزارة الصحة لا تشتري ادوية سامراء ولا نينوى. وربما كان السبب انها لا تستطيع (التلاعب) بالقوائم !! الموضوع لا يخرج عن نطاق (الفساد الاداري). وعند حاجة الوزارة الى شراء ادوية من المعملين من السوق المحلية ، فانها تطلب من اللجان شراء الادوية من تحليلها وذلك حسب كتابها الصادر في ٢٠٠٨/١٢/١ ، ولا ندري حقيقة سبب هذه التوجيهات.

دور شركات القطاع الخاص

مسؤول شركة (اننا)، وهي شركة من شركات القطاع الخاص العامل في مجال استيراد الادوية، علق على هذا الموضوع قائلا: يتم استيراد الادوية وفق حاجة السوق ومن القطاع الحكومي ، اضافة الى ما ينتجه القطاع الخاص، حيث يكمل القطبان بعضهما بعضا في سد حاجة السوق. ونستورد وفق حاجة الصيدليات وطلب الاطباء وحجم الاستهلاك، و ضمن الضوابط التي اعدتها وزارة الصحة ونتعامل مع الوزارة عن طريق الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا).

×ما نسبة تغطية شركات القطاع الخاص من حاجة السوق المحلية ؟

–تغطي المكاتب التجارية نحو٥٠–٦٠٪ من الحاجة الكلية للبلد.

×كيف تقيمون جودة الدواء العراقي المنتج محليا في القطاع الحكومي واسعاره ؟

– الدواء العراقي جيد ويخضع الى الفحص من قبل المركز الوطني للرقابة والبحوث الدوائية، اما كمواصفات فهي متوسطة وذلك لاستخدام مواد اولية من مناشىء غير رصينة وغير معروفة في السوق العالمي ، واسعاره مناسبة إلا ان كميته لا تغطي السوق. والواقع الدوائي بحاجة الى معامل اكثر متطورة صناعيا من خلال المشاركات العالمية والتعامل مع الشركات للحصول على افضل نتيجة، ونحن بحاجة الى ١٥ معملا دوائيا للعمل الى جانب معملي سامراء ونينوى.

نفي حكومي !

في الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) التابعة لوزارة الصحة، التقينا مديرها العام الدكتور محمد شعيب الذي نفى وجود مشكلات دوائية من النوع الذي عرضناه عليه وقال: ليس هناك شحة في الدواء ، فالتوزيع خاضع للحاجة الفعلية للدوائر والمراكز الصحية، كل مستشفى يقدر احتياجاته من خلال الاختصاصيين من جراحين واطباء، وترفع الطلبات الى دائرة الامور الفنية قسم تقدير الحاجة ، ويتم توحيد حاجة المستشفيات في جانبي الكرخ والرصافة، واذا كان هناك نقص في ادوية المستشفيات جراء الطلب المتزايد للدواء فقد خصصنا مبلغا قدره (١٠٠) مليون دينار لشراء الدواء من قبل لجنة خاصة. اما ان يؤكد المرضى عدم توفر الدواء فالخلل ليس بالتوزيع، بل في الاشخاص، نحن بحاجة الى ثقافة مجتمعية تقوم على الحرص وعدم التبذير، وكذلك حرص الملاكات في المؤسسات الصحية. الهدم سهل لكن البناء صعب كما تعلمون ، وهنا يبرز دور الإعلام الذي عليه ان يقف الى جانبنا ، ما دمنا نعمل سوية لكشف الحقائق ورصد المخالفات.

× كيف تتعاملون مع الادوية المنتجة محليا، ومنها ادوية سامراء ونينوى؟

– عند لقائي بمسؤولي معامل الادوية الاهلية ومسؤولي ادوية سامراء ونينوى، قلنا لهم نحن نسعى الى دعم القطاعات الصناعية بشرط ارتقاء هذه الادوية الى المواصفات المطلوبة. ادوية سامراء ونينوى المعملان يعودان الى وزارة الصناعة والمعادن، ولدينا تنسيق معهما ودورنا اشرافي في عملية الصناعة الدوائية، كما نجد المنتوج جيدا إلا انه ككل الصناعات المحلية يفتقر الى الاهتمام بالتعبئة والتغليف، وهو ايضا يفتقر الى الدعاية ، ويعمل في معمل سامراء اثنان من الصيادلة فقط. الدواء متوفر كما قلت وقد استوردنا بحدود (٧٠٠) مليون دولار ادوية من مناشئ عالمية رصينة، ونحن من الدوائر القليلة التي اتمت الميزانية وبنسبة ١١٠٪ لعام ٢٠٠٨ ، وتم تدوير الـ ١٠٪ للسنة ٢٠٠٩. الفيصل في عملنا هو الرقابة الدوائية فاذا قدمت لنا عروض من الشركات نختار الدواء الأكثر جودة والأقل سعراً. وعن ظاهرة صيدلية الرصيف اشار الدكتور شعيب الى ان ذلك من اختصاص عدة جهات، وانتشار مثل هذه الظاهرة دليل على تدني الوعي الصحي لدى المواطن ، وهي لا تقل خطورة عمن يقوم بزرع عبوات ناسفة في الشوارع لقتل الأبرياء.

دور المعاقين..

تردي الخدمات الصحية وقلق من قانون إخلاء المتجاوزين

ما يزال صلال محمد (أبو عبد الله ٥٢ عاماً) يعاني شللاً في اطرافه السفلى منذ ٢٧ عاما، اصيب بها خلال الحرب العراقية- الايرانية عام ١٩٨٢ عندما كان جندياً في الجيش العراقي السابق، التي لم يستطع معالجتها طوال السنوات الماضية كونها تزداد سوءاً لقلة الرعاية الصحية التي يتلقاها.

ويشكو صلال مع امثاله من الضحايا ومعوقي تلك الحرب وغيرها الذين يقطنون في المجمع السكني المعروف بـ (دور المعاقين)، من تردي او انعدام العناية الطبية التي يحتاجونها وانعزالهم التام عن كل نشاطات الحياة.

بغداد/ زينب حميد

يحتاج ابو عبد الله الى عناية خاصة، ويتساءل متى ستحل مشاكله هو وامثاله، من الذين فقدوا اطرافهم او اصيبوا بعاهات مستديمة نتيجة الحروب واعمال العنف والامراض التي طالت البلد على مدى اربعين عاماً، والتي كان لها الأثر السلبي الكبير في تردي العناية الصحية الضرورية وتوفير المستلزمات الطبية التي هي من مسؤولية وزارة الصحة؟ ويضيف ابو عبد الله: احتاج الى اشياء كثيرة، زوجتي تتحمل ثقلاً كبيراً برغم تقدم العمر بها، فضلاً عن مشكلة السكن التي تتهددنا بين فترة واخرى حيث لا نملك اثباتاً رسميا بالسكن غير الأمر الاداري الصادر في زمن النظام السابق.

من ابسط الامور التي يحتاجها المعاق، هو تبديل المقعد الطبي الذي يجلس عليه وعمره الطبي ٣ سنوات كحد اقصى، هذا اذا ما توفر لدى المصاب الكرسي المتحرك الضروري لتنقله، فضلا عن السرير الطبي الذي تهرأ لدى صلال منذ زمن بعيد ولم يجد البديل لكلفة سعره المرتفعة وأيضاً لعدم توفره، فضلاً عن ان الكرسي المتحرك الذي يجلس عليه هو منحة حصل عليها من المساعدات الانسانية التي زارت المجمع السكني بعد الحرب الاخيرة عام ٢٠٠٣.

وبالرغم من تعدد مسميات الرعاية الانسانية من منظمات وجمعيات سواء اكانت حكومية او تابعة لمنظمات المجتمع المدني لكنها لا توفر إلا الجزء اليسير من احتياجات المعاقين، الذين تزداد اعدادهم بسبب اعمال العنف والالغام المزروعة في كل انحاء البلاد، وخاصة في المحافظات الجنوبية واقليم كردستان، اذ لا يمر شهر من دون ان تكون هناك إصابات تنضم الى لائحة المعاقين الطويلة، وتقدر لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب وعلى لسان النائبة شذى العبوسي أعداد المعاقين الى الملايين، وتقدر ان ١٠ ٪ من سكان العراق هم من المعاقين. وتضيف العبوسي لـ(المدى): "ان الرقم الحقيقي لأعداد المعاقين سيظهر بعد الاحصاء السكاني الذي سيجري في شهر تموز المقبل".

لم تتوقف معاناة (ابو عبد الله) عند هذا الحد، فقد زاد الطين بلة الشعور بالخوف لديه وذويه من فقدان الدار التي يقطنونها، بعد ان اصدرت الدولة قراراً يلزم المتجاوزين بإخلاء الدور والمباني التي لا تملك سنداً واثباتاً رسمياً بالتمليك، حيث لا يملك (ابو عبد الله) والساكنون معه في المجمع نفسه غير الامر الاداري الصادر في زمن النظام السابق الذي يقضي بتسكين جرحى الحرب. هذا المجمع السكني كبديل للمال الذي لم يأخذوه في ذلك الحين، ليفتح باب المخاوف لديهم من أن يجدوا انفسهم على قارعة الطريق مع عوائلهم.

يقول ابو عبد الله عن بداية سكنه في هذا المجمع: "خيرونا نحن جرحى الحرب في زمن النظام السابق بين السكن في هذه المجمعات او اخذ مبلغ مالي كان ضخماً في ذلك الوقت"، "لكنني فضّلت السكن في هذه الدار لما فيها من رعاية صحية وخدمات طبية احتاجها وخففت الكثير عن كاهل زوجتي واهلي". وقضى القانون العراقي في زمن النظام السابق بإخلاء الدار بعد وفاة المعاق، لكن بعد سقوطه عام ٢٠٠٣ قررت الحكومة الحالية، وبأمر صادر من الامانة العامة لمجلس الوزراء تمليكها لساكنيها.

ويعلق محمد سليم، الموظف في هيئة عقارات الدولة على هذا الموضوع: "اصدرت الامانة العامة لمجلس الوزراء قراراً يقضي بتمليك دور مدينتي الذرى والشموخ لشاغليها، استناداً لموافقة دولة رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠-٢-٢٠٠٧ بمقتضى المادة ٣٥ من قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ الذي اجاز بيع اموال الدولة استثناءً من الاجراءات القانونية، وتقضي بتمليك الدار للمعاق شخصياً وان كان متوفى قبل تمليكه فلا يحق لورثته تملكها بعد وفاته، على ان تقوم لجنة مشكلة من هيئة عقارات الدولة التابعة لوزارة المالية والمجلس البلدي الموجود في المنطقة بالكشف وتقييم أسعار هذه الدور مع الاخذ بالاعتبار ظروف المعاقين الصحية والمادية. وبالفعل قامت الهيئة بتثمين الدور حسب المساحة وذلك بكتابها الصادر في ٧-٨-٢٠٠٧ والمرقم ٦٤٢٥، وقيمت الاسعار بين ٢٠ مليون دينار و٣٦ مليون دينار تدفع على شكل اقساط قيمتها ٣٠٠ الف دينار عراقي شهرياً.

المعاقون حقيقة لا يملكون مصدراً للمعيشة غير الراتب التقاعدي" حيث يتقاضى الـ(٣٥٠ الف دينار) الذي لا يسد رمق عيشه مع عائلة، فكيف بتسديد ما يعادله كل شهر ثمن اقساط المنزل، فضلاً عن النصف الاول من المبلغ الذي لا يملكه اغلب الموجودين في المدينة.

ويؤكد سليم محمد ٥٦ عاماً: "قدمنا اعتراضاً للهيئة طالبنا فيه تقسيط المبلغ لفترة اطول، لم نتلق رداً بعد ذلك، ما اربكنا كثيرا وبعد معاملات كثيرة وجهود حصلنا على كتب الأوامر الصادرة بشأن هذا الموضوع التي وصلت الينا متأخرة جدا، حيث اصدرت الامانة العامة لمجلس الوزراء قراراً يقضي فيه ببقاء الحال على ما هو عليه سابقا وعدم مطالبة شاغليها باخلائها، نظرا لشكاوى المعاقين التي تطالب بتمليك الدور من دون مقابل، ما يخالف القانون ويتطلب تدخلاً تشريعياً من جانبنا، فقد رفضنا التثمين الذي قامت به اللجنة المختصة" منوها الى ان كلام موظف الهيئة غير صحيح وهو ما نفاه المعاقون في المدينة ايضا.

فيما يشير ابو عصام احد جيران ابي عبد الله (٥٨ عاما) الذي يبدو ان اصابته اسوأ بكثير من جاره وتكاد تكون نسبة عوقه ٧٥٪ "نحن لم نرفض قرار التثمين (٦٤٢٥) ولم نطالب بتمليكنا الدار ك (هبة)، بل بالعكس نحن متمسكون بهذا الكتاب وتفعيله، ونعتبر تمليك الدور خطوة كبيرة من دولة رئيس الوزراء كنا نتمناها".. نحن نطلب فقط ان تكون اقساط الدفع مريحة اكثر وعلى مدى اطول من الثلاث سنوات، نكون ملزمين بدفعها سنوياً وبحسب الامكانات". ويضيف "لم يبلغنا احد بشكل رسمي بقرار التمليك الذي صدر في ٢٠٠٧ ألا في بداية العام الجاري، لقد كان كلاما يتناقله اهالي المدينة، لقد تفاجأنا بزيارة اللجنة للمدينة للقيام بتثمين الدور بدليل ان الاعتراض والرد عليه جرى بداية هذا العام".

ويضيف ابو عصام: "نريد من رئاسة الوزراء ان تلتفت الينا فكل الاجراءات روتينية ومعقدة والعمر ليس فيه بقية، نريد الاطمئنان على مصير عوائلنا، لقد طالبنا المجلس البلدي للخروج بتظاهرة سلمية منذ فترة طويلة لإيصال صوتنا للمعنيين ولم نحصل على الموافقة حتى الان".

ويضيف سليم "جاء في طلب المعاقين ان تمدد الدولة لفترة اطول مبالغ التقسيط وان يدفع المعاق مقدمة المبلغ ما نسبته ٥٪ والباقي يقسط على عشر سنوات او اكثر، وطالبنا ايضا ان تملك لعوائل المعاقين المتوفين من ارامل وايتام والبالغ عددهم ١٥ عائلة، وعلى اثر ذلك جاء أمر الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم ش م / ٤/٢٩/١/٦ الى وزارة المالية يقضي ببقاء الحال على ما هو عليه مع عدم مطالبة الشاغلين بالاخلاء والتريث في هذا الامر ليصار الى حل"، منوهاً الى ان هيئة عقارات الدولة هي مجرد جهة تنفيذية فقط.

تقول العبوسي: فوجئت حقيقة بهذا الموضوع، لكننا بصدد تشكيل هيئة لرعاية المعاقين صحياً ومادياً، وذلك بتخصيص رواتب شهرية وستكون مسألة السكن من اهم محاور لجنة حقوق الانسان التي سنطرحها في البرلمان، وان كانت هناك أي شكوى يقدمونها الى اللجنة فأننا سنتواصل مع الحكومة لحل المشاكل العالقة".

مرض التوحد لدى الاطفال

مواد الكشف المختبرية غير متوفرة في العراق !

بغداد / إيناس طارق

لم يتجاوز الطفل سامر الرابعة من عمره عندما اصبح انعزاليا، منزويا، يجلس بعيدا عن احضان والدته ، متلعثما في نطقه، يفضل تناول طعامه وحيدا. والداه يعملان في مجال واحد هو الطب ،ما ساعد في معرفة اسباب ظهور اعراض هذا المرض بشكل مبكر.

تقول الدكتورة هند عبد المجيد (اختصاص باطنية) والدة الطفل: كان سامر طفلا طبيعيا يتمتع بمهارات عالية وذكاء مميز وسرعة في الاستيعاب، وبعد بلوغه سن الرابعة تغير سلوكه واصبح منعزلا عن محيطه الخارجي ما تطلب عرضه على اطباء نفسانيين حددوا اصابته بمرض التوحد.

ويؤكد الدكتور عماد عبد الرزاق اختصاص امراض نفسية في وزارة الصحة :ان التوحد داء يصيب الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ٢ الى ٥ سنوات، وتبدأ اعراض المرض الاولى بفقدان الطفل القدرة على الاتصال بالعالم الخارجي، وتتدهور لديه مهارات الاتصال بالمحيط ،ويفقد القدرة على نطق الكلمات ومحادثة الآخرين ،بما في ذلك والديه. واضاف عبد الرزاق : ان الاعداد المصابة بهذا المرض في العراق، وحسب الاعداد المسجلة لعام ٢٠٠٩ في مركز رامي الواقع في منطقة اليرموك ، ومركز مستشفى ابن رشد، تبلغ (٥٠٠)طفل وهذه الارقام هي المسجلة رسمياً فبعض العوائل، للاسف،تعتقد ان الطفل الذي تظهر عليه هذه الاعراض قد أصيب بالصرع او الجنون او الاكتئاب، ولا يعرضونه على اطباء اختصاص يحددون الحالة، وهذا الامر يعود لقلة الوعي الثقافي لعائلة الطفل خاصة والمواطنين عامة.

يقول محمد عثمان والد الطفلة عبير البالغة من العمر(سنتين): كانت ابنتي طبيعية جدا وتتمتع بذكاء جيد، وفجأة بدأت اعراض المرض تنتابها وتتصرف بطريقة غير سوية ولا ارادية، اضافة الى زيادة حالة التبول اللاارادية ما جعلنا نعتقد انها اصيبت بالجنون، وبعد عرضها على طبيب اطفال قال: ان حالتها تحتاج الى اجراء فحوصات وتحاليل معينة للدم، وهذه التحاليل غير متوفرة في العراق وسوف تستمر على هذا الحال بقية عمرها.

واكد الدكتور عماد اختصاص الامراض النفسية : إن مرض التوحد هو مرض غير وراثي، انما يحدث نتيجة زيادة نسبة الزئبق والرصاص في الدم ولا يمكن الكشف عن زيادة النسبة الا بعد اجراء تحاليل، حاليا غير متوفرة في مستشفيات العراق ولا في الدول العربية، ومواد التحاليل موجودة فقط في امريكا وبعض البلدان الاوربية.

وقد اثبتت النظريات العلمية الاخيرة ان سبب الاصابة بمرض التوحد هو كثرة تناول الغذاء الحاوي على نسبة عالية من (مادة البلوتين)، وهذه المادة تكثر في الحليب والجبن واللحوم الحمراء. ان مرض التوحد لا يصيب الاشخاص البالغين انما فقط الاطفال الصغار، ونحن كأطباء نفسانيين نؤكد ان الخوف والاضطراب الذي يعيش في اجوائه الطفل يؤثر على طبيعية حركته واستيعابه، وما تعرض له الطفل العراقي من خوف وضغط يلعب دوراً في انعزاله عن الواقع، اضافة الى مقاومته العقلية الضعيفة للإصابة بهذا المرض.

واضاف عماد: إن الاطفال المصابين بهذا المرض يعاملون كأطفال ذوي احتياجات خاصة ،ولهذا كان لابد من التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لإنشاء وفتح صفوف جديدة في معاهد ذوي الاحتياجات الخاصة ، لإعطاء الطفل دروساً وبرامج تساعد على تحريك قدرته العقلية لان الطفل المصاب بداء التوحد يتمتع بنسبة ذكاء ١٠٠٪ ولكنه يفقد القدرة على النطق والاتصال بالعالم الخارجي، ويمكن ملاحظة الاطفال في معهد رامي، فهم على سبيل المثال يستجيبون لطريقة الكتابة والرسم، والاطباء النفسانيون هناك يحاولون اعادة نطق الكلمات كمرحلة علاج ضرورية جدا، فضلا عن ضرورة تثقيف العوائل لإيصال معلومات مهمة عن المرض في مراحله المبكرة، والمرض نفسيا وليس عضويا، فالامر يحتاج الى الاهتمام الكبير من وسائل الإعلام كافة ، ومن الضروري القيام بحملة بتوعية شاملة تشارك فيها جميع المؤسسات المعنية بهذا الامر، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.الدكتور حيدر طالب مدير مستشفى الطفل الواقع في منطقة الاسكان قال عن مرض التوحد: تدخل الى المستشفى حالات عديدة يصعب تحديدها في بادئ الامر، ولكن بعد خضوع الطفل الى الفحوصات الطبية والسريرية تحت اشراف اطباء اختصاص في العيادة النفسية والعصبية التي افتتحت قبل فترة قصيرة في المستشفى، يحدد تشخيصهم للطفل ان كان مصابا بداء التوحد ام لا. وهنا بالامكان استخدام العلاجات الكيميائية وهنا لا اقصد العلاج الكيمائي بالمفهوم الطبي الخطير انما استخدام ادوية بتركيبات كيميائية تساعد الطفل على الشفاء، ولكن ليس الشفاء التام، لإن مرض التوحد هو مرض علاجه طويل الأمد لا يختلف شيئا عن مرض الضغط او السكري، ومع الأسف انتشر المرض في الآونة الأخيرة بين الاطفال لتعرضهم الى حالات عصبية ونفسية جراء موقف معين او صدمة عصبية كانت حافزاً كبيراً لإصابته.